

التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة نظرية سوسيولوجية في آليات واستراتيجيات تحقيقها

Sustainable development in Algeria: a theoretical, sociological study about its mechanisms and the strategies of its achievement

غرايبية فضيلة

جامعة العربي التبسي- تبسة (الجزائر)، fadila.gheraibia@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 05 / 02 / 2022

تاريخ القبول: 29 / 12 / 2021

تاريخ الاستلام: 07 / 05 / 2021

ملخص:

يشهد عالمنا اليوم العديد من التحديات خاصة على الصعيد التنموي، الذي يهدف إلى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، والتي أضحت مطلبا دوليا ملحا في ظل التغيرات المتسارعة التي مست جميع المجالات والميادين الحياتية. فهي إذن تسعى إلى تحقيق التوازن الذي لن يكون دون تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية مع ضرورة الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية لضمان حياة الأجيال الحالية والقادمة.

ولقد جاءت هاته الورقة البحثية لتسليط الضوء على تحديد مفهوم التنمية المستدامة الذي يتمحور حول إبراز عناصر أساسية تمثل أساسا في توضيح ظروف نشأة التنمية المستدامة، أهم مبادئها، مع التركيز على أبعادها ومؤشراتها.

الكلمات المفتاحية: التنمية؛ الاستدامة؛ التنمية المستدامة.

Abstract:

Today, our world witnesses many challenges, especially on the developmental level that targets the achievement of the requirements of sustainable development which has become an urgent international demand in the light of the rapid changes in all the aspects and fields of life.

So, this sustainable development aims to reach the balance that won't be possible without achieving a balance between the financial development and the social luxury, with the necessity of an ideal and rational exploitation of the natural resources to ensure the life of the current and future generations.

So, this research paper has come to highlight the determination of a definition of the sustainable development and which focuses on showing the main components that are essentially represented in clarifying the circumstances of the appearance of sustainable development, its most important principles and goals- with the necessity to focus on the demands of its achievement, and its dimensions and indications

Keywords: Development, Suitability, Sustainable development

مقدمة

تناولت هذه الدراسة موضوع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها خاصة مع التغيرات العميقة والشاملة والسريعة التي مست جميع جوانب الحياة، والتي كان لها بالغ التأثير على استغلال الموارد الطبيعية كيفة. وقد عمدت الجزائر على غرار الدول الأخرى إلى تبني استراتيجيات تنمية عديدة هدفها الأساسي رفع معدلات النمو الاقتصادي، والذي ينعكس بالضرورة على تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ودأبت على خفض معدلات البطالة والفقر. ولتحقيق الأهداف السابقة التي جاءت ضمن السياسات التنموية لا بد من مواجهة جل التحديات والعراقيل التي تواجه مسيرتها التنموية.

إشكالية الدراسة: انطلاقاً مما سبق وللتعرف على مفهومنا للتنمية المستدامة ومختلف آليات تحقيقها، يمكن طرح التساؤل الإشكالي التالي:

ما هي التنمية المستدامة في الجزائر؟ وما هي أهم الآليات والاستراتيجيات التي تبنتها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

أولاً: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

1- المعنى اللغوي والعلمي للتنمية المستدامة

جاء مفهوم التنمية في اللغة العربية من مصدر من الفعل (نمى)، يقال أنميت الشيء، ونميته: جعلته نامياً. والتنمية لغة معناها (النماء) أي الإزدياد التدريجي، يقال نما المال نمواً أي تراكم وكثر. ويقصد بالتنمية أيضاً ازدهار، التكاثر، الزيادة، والرفاهية، كما أنها مشتقة من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر. (سمار نبيلة، دروازي ياسين، 2020، ص 74)

فالتنمية إذن تعني كل زيادة أو ازدهار، أو كل تكاثر يحدث في شيء معين، حيث أنه يتغير من حالته الأولى إلى حالة أخرى يسجل فيها ازدياد وتطور في الشيء نفسه.

أما مفهوم التنمية من الناحية الاصطلاحية (المرجع نفسه، ص 75) هي كل زيادة تمس الموارد والقدرات الإنتاجية لتصنف هذه الزيادة إلى أنماط مختلفة من الأنشطة البشرية: تنمية اقتصادية، تنمية اجتماعية، وتنمية بشرية.

أما الاستدامة *Sustainable* فهي من الناحية اللغوية تعود إلى علم الأيكولوجيا *Ecologie* واستخدمت للتعبير عن تشكيل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغيير في خصائص وعناصر العلاقات ببعضها في المفهوم التنموي. كما استخدم أيضاً هذا المفهوم الاستدامة في إبراز طبيعة العلاقة بين كل من علم الاقتصاد *Economy* وعلم الأيكولوجيا لأن كلا العلمين يعتبران ذو أصل اغريقي واحد. أما في اللغة العربية فإن الاستدامة جاءت من الفعل (استدام) الذي جذوره (دوم) والذي يحمل معاني متعددة منها: التأي في الشيء والمواظبة عليه.

فلقد تعددت واختلفت التعاريف التي جاءت لتوضيح مفهوم التنمية المستدامة باختلاف تخصصات الباحثين وميادين بحثهم، ومن بين أهم وأبرز التعريفات التي يمكن إدراجها في هذا الغرض نجد: جاء مفهوم التنمية المستدامة في تقرير اللجنة العلمية العالمية للبيئة والتنمية المنعقد سنة 1987م بأنها: "تلك التنمية التي تلبى حاجات الحاضر دون المساومة على قدرتها في إشباع حاجات الأجيال القادمة". (حامد خالد، 2014، ص 101)

وقد عرفتها هيئة الأمم المتحدة خلال مؤتمر قمة الأرض عام 1992م المنعقد في ري ودي جانيرو على أنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو والحاجات التنموية والبيئية للأجيال الحاضر والمستقبل". (هاجر سعدي، لامية لعلام، 2016، ص 82)

أما البنك الدولي فقد عرف التنمية المستدامة على أنها: "تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن". (المرجع نفسه، ص 82)

وفي تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992م، فقد ورد تعريف التنمية المستدامة في ثلاث مجموعات هي: التعريفات الاقتصادية، التعريفات البيئية، والتعريفات الاجتماعية وجاءت كما يلي: (فوزية برسولي، لخضري محمد، 2018، ص 03)

- اقتصاديا: بالنسبة للدول الصناعية في الشمال فالتنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، وإجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، واقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا، أما بالنسبة للدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.

- أما على الصعيد الإنساني والاجتماعي: التنمية المستدامة تسعى إلى الاستقرار في النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد على المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

- أما على الصعيد البيئي: فإن التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية، والموارد المائية في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية.

ويجمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين مصطلحي "التنمية البشرية" و"التنمية المستدامة" فهما وجهان لعملة واحدة لأن كلا من المفهومين يكمل الآخر فجاءت جل تقارير البرنامج تتحدث عن الجمع بين المصطلحين فأصبح الاهتمام موجها لخلق "تنمية بشرية مستدامة" واستحدث بذلك "المؤشر الصديق للبيئة" "Environment Friendly Index" حيث يهدف إلى الحفاظ على البيئة وتحقيق الرفاه والسعادة في إطار الاستغلال الأمثل والرصين للعناصر الأساسية والتي يأتي في مقدمتها الماء، الهواء، التربة. (سلوى بن جديد، 2008، ص 108)

2- نشأة التنمية المستدامة وتطورها

إن الملاحظ للأحداث التي ميزت العقود الثلاثة المنصرمة يجد أن أهم ما ميزها تفاقم المشكلات البيئية والتي باتت ضرورة ملحة لا بد من تجنيد كافة الجهود الدولية للنهوض بشؤون البيئة أولا، وشؤون أفراد المجتمعات والزامية تحسين ظروفهم المعيشية، ومستواهم الاجتماعي، والتعليمي والثقافي، وهذا لا يتحقق إلا في ظل بيئة نظيفة سليمة. فتحقيق المطلب التنموي السابق لا يكون إلا بخلق نموذج تنموي بديل ومستدام يهدف إلى حماية البيئة واستغلال مواردها لتوفير ضروريات حياة الأفراد والمجتمعات الحالية مع ضرورة الحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة. (وليد عبد جبر، 2019، ص 345)

وقد ظهرت فكرة التنمية المستدامة منتصف ثمانينات القرن الماضي وتجلت في أدبيات التنمية السياسية التي تبحث عن بديل ونموذج جديد يحل محل نموذج الحداثة وذلك بالحرص على تحقيق متطلبات التنمية في ظل الحفاظ على بيئة مستدامة. وتوالت التطورات على المستوى الدولي فخلال العقد الثامن من القرن الماضي بدأ الاهتمام على مستوى سياسي وعلمي لحل المشكلات التي تواجه البيئة والذي تزامن مع ظهور التنمية المستدامة كنموذج معرفي للتنمية في العالم والذي حل محل البرنامج الذي قدمته الأمم المتحدة للبيئة خلال السبعينات *UNEP* "التنمية بدون تدمير"، أما في الثمانينات جاء مفهوم التنمية الإيكولوجية، وفي قمة ريودي جانيرو 1992 مؤتمرا قمة الأرض تم تبني مفهوم التنمية المستدامة. (المرجع نفسه، ص 346)

في عام 1995 ووفقا لتقرير التنمية العالمي ركز الاهتمام العالمي على قضية البيئة من خلال الاعتماد على منهجية التنمية الإنسانية التي تعتمد على عنصر الاستدامة وضرورة ترشيد استغلال الموارد الطبيعية وعدم تلوّث البيئة والحاق الضرر بها مع ضرورة الحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة من المورد الطبيعية.

ثانيا: مبادئ التنمية المستدامة

يمكن حصر أهم مبادئ التنمية المستدامة في ما يلي: (بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، ص

(157-156)

المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية

اقتضت خطورة مشاكل البيئة وندرة الموارد الطبيعية، التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للأثار الصحية والإنتاجية والايكولوجية لمشاكل البيئة، وتحديد المشاكل الواجب التصدي إليها بفعالية.

المبدأ الثاني: الاستفادة من كل وحدة نقدية

كانت معظم السياسات البيئية، بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في عدة بلدان من العالم، أن تطور البحوث العلمية في هذا المجال يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو ما يتطلب نهجا متعدد الفروع ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة على العمل سويا من أجل تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشاكل البيئية الرئيسية.

المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف

بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة. ونظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشاكل البيئة، منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع، فعلى سبيل المثال خفض الدعم على مصادر الطاقة، وإجراء إصلاحات زراعية.

المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا

إن الحوافر القائمة على السوق والرامية إلى تخفيض الأضرار هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاث كانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وتدفق النفايات، ورسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما، مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، وإدخال مبدأ الحوافر على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية، على سبيل المثال نظام تقييم الأداء البيئي والحملات الرامية إلى إطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام.

المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص

يجب على الدولة التعامل بجديّة وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمنظمات، وإنشاء أنظمة سليمة للإدارة والبيئة الأيزو 14000، وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مراقبة معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

المبدأ السابع:

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقرب بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال التخطيط ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة

تبدأ في المستوى المحلي، وهذا يعني أنها تنمية من أسفل، يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية، والتي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية بوجه عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية.

عند التصدي للمشاكل البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا ما شارك المواطنون المحليون في هذه العملية، من خلال قدرتهم على تحديد الأولويات، ومعرفتهم للحلول الممكنة، ومقدرتهم على مراقبة مشاريع البيئة. بالإضافة إلى مشاركة المواطنين تساعد على بناء قواعد جماهيرية، تؤثر على الرأي العام وتؤيد التغيير نحو الأحسن.

المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق النجاح

يجب على الحكومات الاعتماد على مبدأ التعاون وتضافر الجهود المشتركة بينها وبين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، وتنفيذ تدابير مكثفة للتصدي للمشاكل البيئية.

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية

إن مهمة الإداريين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60 بالمائة إلى 80 بالمائة بفضل تحسين المنشآت من الداخل. وباستطاعة المساعدات الفنية تحسين أداء المصانع وتحويله من أسوأ إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العالم.

المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وأصبحت معظم الدول تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجيتها المتعلقة بالطاقة. كما أنها تجعل العالم البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.

المبدأ الحادي عشر: استخدام مبدأ النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية

يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وأن أي تغيير يطرأ على محتواه أو عناصره ينعكس على النظم الفرعية الأخرى، ومن ثم النظام الكلي للأرض. لذلك تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبتها وأحجامها المختلفة، وبشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض العامة.

المبدأ الثاني عشر: مبدأ الملوث الدافع

يعد مبدأ الملوث الدافع من بين أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير وفعال، كونه مرتبط بالجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة، ويهدف إلى تحميل التكاليف الاجتماعية للتلوث الذي تحدثه كرادع يجعل المؤسسات المتسببة في التلوث تتصرف بطريقة تنسجم فيها آثار نشاطاتها مع التنمية المستدامة التي تعتبر النموذج الوحيد المقبول من غالبية الدول إن لم تكن كلها.

ثالثا: أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد متكاملة ومتراصة تشمل: الجانب البيئي، الجانب الاقتصادي، والجانب الاجتماعي (زكريا محي الدين، بن يعقوب مروة، بن حجوبة حميد، 2017)

1- البعد البيئي (الإيكولوجي): يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكر منها:

- الطاقة.
 - التنوع البيولوجي.
 - القدرة على التكيف.
 - الإنتاجية البيولوجية.
- وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.
- 2- البعد الاقتصادي: يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية وتمثل العناصر التالية البعد الاقتصادي:
- النمو الاقتصادي المستديم.
 - العدالة الاقتصادية.
 - اشباع الحاجات الأساسية.
- وتوفق التنمية المستدامة بين البعدين السابقين من خلال ضرورة المحافظة على الطبيعة من جهة وضرورة تقدير نتائج الأعمال البشرية على الطبيعة من جهة أخرى.
- 3- البعد الاجتماعي: تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد الذي يمثل البعد الإنساني إذ تجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال. إذ يتوجب على الأجيال الراهنة القيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كل من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي، ونذكر فيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي:
- المساواة في التوزيع.
 - المشاركة الشعبية.
 - التنوع الثقافي.
 - الإنصاف والعدل في اختيارات النمو.
- فالتنمية المستدامة إذن تركز بالاهتمام على ثلاث جوانب أساسية وجوهرية لبناء المجتمعات وتطورها، حيث أن الجانب البيئي مترابط ومتصل بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي وكلها متداخلة ومتكاملة مع بعضها البعض.

رابعاً: آفاق التنمية المستدامة

جاء برنامج التنمية المستدامة الذي يضم 17 هدفاً لا بد من تحقيقها في إطار خطة عمل اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في 25 سبتمبر 2015م، وقد جاءت أساساً لتغيير خطة التنمية المستدامة التي تعمل على تحقيق آفاقها خلال 2030م، وتتمثل الأهداف 17 فيما يلي: (شنافي نوال، خوني رابع، 2020، ص 74-75)

- الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.
- الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة.
- الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين.
- الهدف السادس: ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

- الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة.
- الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- الهدف التاسع: إقامة بنى تحتية مستدامة قادرة على الصمود، وتشجيع الابتكار.
- الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- الهدف الحادية عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة ومستدامة.
- الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك ونتاج مستدامة.
- الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- الهدف الرابع عشر: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
- الهدف الخامس عشر: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، ومكافحة التصحر.
- الهدف السادس عشر: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهتمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة.
- الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتشمل أكثر من نصف أهداف التنمية المستدامة على تركيز بيئي أو تناول استدامة الموارد الطبيعية، الفقر، والصحة، والغذاء، والزراعة، والمياه، والصرف الصحي، والمستوطنات البشرية، والطاقة، وتغير المناخ، والاستهلاك والإنتاج المستدامان، والمحيطات، والنظم الإيكولوجية الأرضية، ونلاحظ أن هناك تكامل بين جميع الأهداف.

خاتمة:

إن قضية التنمية المستدامة وأهميتها على المستوى المجتمعي الدولي حتمت إعادة النظر في سياسات واستراتيجيات الحفاظ على البيئة في ظل تحقيق مطالب التنمية المستدامة، والحفاظ على ثروات الأجيال اللاحقة من خلال ترشيد وعقلنة استغلال الموارد المتاحة، مع إلزامية حماية البيئة واستتبعاتها.

قائمة المراجع:

- المؤلفات:**
- 1- خالد حامد، التنمية المستدامة، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2014)، ص 101.
 - 2- سلوى بن جديد، قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة، (الجزائر: الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، 2008)، ص 108.
- المقالات:**
- 3- حاج جيلالي مغراوة فتيحة، التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي- دراسة الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015، مجلة الإدارة والتنمية وللبحوث والدراسات، العدد الحادي عشر، جامعة البليدة، الجزائر، ص 156-157.
 - 4- سمار نبيلة، دروازي ياسين، أبعاد التنمية المستدامة في المنظور العلمي والمنظور الإسلامي، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 02، 2020، ص 74.
 - 5- شناق نوال، خوني رايح، التنمية المستدامة: فلسفتها وأدوات قياسها، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2020، ص 74-75.
 - 6- فوزية برسولي، لخضر سي محمد، جهود الجزائر في تحقيق التنمية البيئية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والعربي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بريك، الجزائر، جوان 2018، ص 03.
 - 7- هاجر سعدي، لامية لعلام، دور التنمية السياحية المستدامة في ترقية السياحة الصحراوية في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2016، ص 82.
 - 8- وليد عبد جبر، البيئة والتنمية المستدامة في العراق جدلية الاستغلال والحماية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الرابع عشر، 2019، ص 345.

المدخلات:

9- زكريا محي الدين، بن يعقوب مروة، بن حجوبة حميد، التنمية المستدامة – حالة الجزائر واقع وآفاق، ملتقى وطني حول: المحاسبة الخضراء والتدقيق البيئي في ظل التنمية المستدامة، يومي 28/29 نوفمبر 2017، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر.